بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص محاضرة

"البنك الإسلامي بين فكر المؤسسين والواقع المعاصر"

أ. د. محمد علي القري

جامعة الملك عبد العزيز - جدة

استهل الباحث حديثه بالقول بأنه لا يهتم بما قد يرد من نقد للمصارف الإسلامية ممن لا يرون المصارف الإسلامية شيئاً مذكورا، مع كامل اهتمامه بما قد يرد من نقد من أنصار المصارف الإسلامية، مشيراً إلى أن الانتقاد في أكثر الأحوال ناتج عن وجود صورة ذهنية مستمدة بصفة أساسية من فكر المؤسسين الذين كتبوا ودعوا لتأسيس المصارف الإسلامية.

التعريف بالمؤسسين :

ذكر الباحث إن أول المصارف الإسلامية ولد سنة ١٩٧٥م، وكان ثمرة لفكرة الرواد الذين كتبوا في موضوع المصارف الإسلامية والبديل الإسلامي للبنك الربوي.

وأراد بالمؤسسين من كتب في موضوع المصارف الإسلامية، وقدم البديل الإسلامي للبنك الربوي بشكل واضح وتصور دقيق، لا سهام ذلك في قيام المصرف الإسلامي، وأن ذلك لا يتصور إلا لمن كانت كتاباته قد نشرت قبل سنة ١٩٧٥م.

ثم أورد حصراً للمؤسسين للفكرة بناء على الضابط السابق في الأسماء الآتية :

١. محمد عبدالله العربي.
٢. أحمد عبدالعزيز النجار.
٣. عيسى عبده.
٤. محمد باقر الصدر.
٥. محمد نجاة الله صديقي.
٦. محمد عزيز.

بالإضافة إلى بعض الأسماء التي لها مساهمات ذات بال لكنها جاءت بعد تأسيس أول بنك إسلامي، وذكر على سبيل المثال الدكتور/ سامي حسن حمود.

نموذج المصرف الإسلامي في فكر المؤسسين :

ذكر الباحث أنه باستقراء ما جاء في فكر المؤسسين يتكشف أن المصرف الإسلامي يتصف في نظرهم بما يلي :

١. إن أساس عمل المصرف الإسلامي في نظر المؤسسين هو الشركة والمضاربة، وهو اتجاه أجمع عليه المؤسسون.

٢. ليست غاية المصرف الإسلامي عند المؤسسين البعد عن الحرام فحسب، وإنما الاعتناء بمقاصد الشريعة الإسلامية في المال عموماً، حتى لا تكون الثروة دولة بين الأغنياء، فيأخذ المصرف على عاتقه وظيفة إعمار الأرض، وتحقيق التوزيع الأمثل للثروة وتبني بعض الأغراض ذات الطابع

الاجتماعي العام، ولذلك جاءت كتاباتهم تشير إلى محاربة الفقر من خلال عمل المصرف الإسلامي، وترسيخ دور القراض والمشاركة في نشاط المصرف ومالها من أثر تكافؤ الفرص، وإفساح المجال للنابهين من أبناء المسلمين للانخراط في الاستثمارات النافعة دون الحاجة إلى الرهون.

٣. عدم التورط في المداينات، والبعد عن تراكم الديون، حتى لا يصبح في نظرهم بنكاً للأغنياء.

٤. البنك الإسلامي عند المؤسسين ليس مؤسسة مالية غرضها الوساطة وتحقيق الربح، بل هو جزء من نظام مصرفي إسلامي متفرغ عن حركة إصلاح اجتماعي واقتصادي تبدأ بالمعاملات المالية إلى أن تعيد إلى المجتمعات الإسلامية نظامها الإسلامي الذي أندثر بفعل المستعمر.

٥. للمصرف الإسلامي عند المؤسسين وظائف اجتماعية مستمدة من كونه جزءاً من نظام مجتمعي إسلامي، ولذلك نجدهم يذكرون أن على المصرف الإسلامي العناية بالزكاة وأن يكون جمعها وتوزيعها في مصارفها أحد اهتماماته وأن يكون صندوقاً للرعاية الاجتماعية وأن يعني بالمناطق الريفية.... الخ.

المصرف الإسلامي اليوم :

يقول الباحث "إن نظرة فاحصة للواقع المعاصر للمصارف الإسلامية تكشف أن مسار تطورها لم يكن على خطى فكر المؤسسين، وأنها اختطت لنفسها مساراً واضح الاختلاف"، ثم حاول وصف الصورة التي عليها المصارف الإسلامية اليوم فيما يأتي :

١. المصرف الإسلامي اليوم مؤسسة مالية غرضها تحقيق الربح لحملة أسهمها بالطريق الحلال، ولا يدخل ضمن تطلعاتها أن يكون لها دور شبيه بما تصوره الآباء المؤسسون، مثل جمع الزكاة أو إعمار الأرض أو العمل على تحقيق التوزيع العادل للثروة والدخل في المجتمع.

٢. عمل المصرف الإسلامي اليوم يكاد يعتمد اعتماداً تاماً على المداينات، حيث يقدم التمويل بالمرابحة أو الاستصناع (أو التورق المصرفي) وكل ذلك تتولد عنه الديون في دفاتر البنك، وإن كانت هناك مضاربة في أعمال البنك فهي شكلية.

٣. إن تطور المصرفية الإسلامية، يقوده المصرفيون وأرباب البنوك ولم يعد كبير الصلة بالأكاديميين، والعلماء من ورثة فكر المؤسسين.

مسارات المصرفية الإسلامية خلال نحو ثلاثة عقود :

يرى الباحث أن المصرفية الإسلامية خلال نحو ثلاثة عقود سارت على مسارين متوازيين.

الأول: بناء قطاع مصرفي إسلامي وتأسيسه من الصفر والاعتماد في ذلك على فكر المؤسسين، وأن هذا مسار البنوك الإسلامية التي نعرفها اليوم، مثل بنك دبي، ومصرف فيصل الإسلامي، وبيت التمويل الكويتي، وغير ذلك.

الثاني: وهو ما يمكن تسميته بمسار أسلمة البنوك التقليدية القائمة وهذا لم يقم على فكرة تأسيس قطاع مصرفي إسلامي وإنما على تحويل القطاع القائم وجره إلى نطاق الحلال.

ثم أردف قائلاً: قد يبدو أن كلا المسارين جزء من مشروع واحد، والحق أنهما مشروعان مستقلان، وأن الذي يسيطر على قطاع المصرفية الإسلامية اليوم هو المسار الثاني، وليس المسار الأول.

الفرق بين المسارين :

حاول الباحث بيان الفرق بين المسارين للوصول إلى القول بأن غلبة المسار الثاني في الوقت الحاضر لا تعني موت المسار الأول وأنهما سيلتقيان في نقطة واحدة في المستقبل، ولخص الفرق في بعض السمات التي تميز بها المسار الثاني، والتي لم تلق ما تستحق من عناية عند الأكاديميين :

الأول: المهنية التي يتميز بها أصحاب المسار الثاني الذي يتكون من مجموعة من المصرفيين الذين حددوا أهدافهم، ووجهوا جهودهم للوصول إلى تلك الأهداف مع مجموعة من علماء الشريعة الذين انحصرت مهمتهم في التأكد من أن ما يجرى ابتكاره من صيغ وأدوات يقع ضمن نطاق المباح، وهذا بعيد عن ورقة فكر المؤسسين.

الثانية: جوهر الفلسفة التي يقوم عليها هذا المسار هو التدرج في التغيير (أي بتحويل جزء من عمل البنك من نظام الحرام إلى الحلال) والاستمرار

في المسار حتى يصل إلى منتهاه، لأن أي تغيير مفاجئ لم يعد له الإعداد الكافي ولم تدرس آثاره لا تكون نتائجه محمودة.

الثالثة: غرض المسار الثاني هو تحويل عمل البنوك القائمة والتي تتوافر على القوة المالية والاستقرار من نطاق الحرام إلى نطاق الحلال دون اعتبار للآثار القريبة والبعيدة والأهداف والأولويات الاجتماعية والاكتفاء بالصورة الجزئية (أي الحلال والحرام فقط) من قبل أصحاب هذا المسار.

الرابعة: استهداف الربح في هذا المسار ترتب عليه ضيق نطاق الخيارات المتاحة، ولذلك فإن عملية التحويل المذكورة يصعب أن تتوسع من مجرد الحلال والحرام إلى النظر في المقاصد التي جاءت بها الشريعة مثل النهي عن كثرة المداينات، وقد كان رسول الله ﷺ يستعيذ بالله من الدين، وما توصل إليه نظر رجال الاقتصاد فيما يتعلق بمخاطر الديون على الفرد والمجتمع.

الخامسة: ديدن أرباب المسار الثاني إيجاد البدائل لكل عمل يقوم به المصرف التقليدي، وذلك لأن إيجاد البديل الذي يقدم نفس النتائج الاقتصادية للمنتج التقليدي، إن كان يقع ضمن نطاق المباح حرى بأن لا يحدث آثاراً يصعب توقعها على نشاط المصرف وربحيته وعلى استقرار القطاع المصرفي، وانضباطه بقيود البنك المركزي وقوانين البنوك التي لم تعر المصارف الإسلامية ما تستحق من عناية واهتمام.

وختم فضيلته بأن هناك مؤشرات تدل على أن هذا المسار (أي الثاني) بدأ يستشعر النقص، ولذلك أعلنت بعض البنوك التزامها بالمصرفية الإسلامية وأنها لن تقتصر

على جعل أعمالها في نطاق المباح فقط بل ستعنى بمقاصد الشريعة في المال وبإعمار الأرض، كل هذا يدل على أن مساري التطور هما في سبيل الالتقاء بعد التوازي.

والله الموفق ،،،